

معهد الدراسات
القضائية والقانونية
JUDICIAL & LEGAL
STUDIES INSTITUTE



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



البرنامج التوعوي
في المجال الدستوري وحقوق الإنسان:
الثقافة البرلمانية
للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

"حقوقى 3"

2019م

البرنامج التوعوي
في المجال الدستوري وحقوق الإنسان:
الثقافة البرلمانية
للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

"حقوقى 3"

2019م

انطلاقاً من أهمية توعية الموظفين في القطاع العام بحقوقهم وواجباتهم، وما يتطلبه ذلك من برامج نوعية مكثفة لتزويدهم بالتدريب والمعرفة الكافية بحقوقهم وواجباتهم، ونشر الثقافة الحقوقية بين كوادرها، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء المهني لموظفي الدولة في مختلف المجالات.

وفي ذات الوقت ينظر للدور الذي تتولاه مؤسسات ” المجتمع المدني ” بأهمية بالغة، كشريك أساسي في مجال التنمية المجتمعية وفي دعم مسار التنمية الوطنية مما يساهم في تطور المجتمع ونشر الوعي في كافة المجالات.

واتصالاً بالنسخة الأولى والثانية من البرنامج، وما حققه من تجاوب واضح من جانب قطاعات كبيرة من العاملين في القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ورغبة من المؤسسات المشاركة في البرنامج (معهد البحرين للتنمية السياسية، المجلس الأعلى للمرأة، المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، معهد الدراسات القضائية والقانونية) بتوسيع دائرة المستهدفين وصقل مهاراتهم الحقوقية والقانونية، يأتي تنفيذ النسخة الثالثة من برنامج ” حقوقي ”، بأهدافه التي تركز على تنمية الثقافة البرلمانية للعاملين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وتزويد المواطن بالمعرفة لتفعيل مشاركته في الشأن العام.

ويأتي موضوع البرنامج هذا العام بعنوان ” الثقافة البرلمانية ” بما ينسجم مع بدء فصل تشريعي جديد، وأهمية أن يركز البرنامج في نسخته الجديدة على جانب تعزيز تلك الثقافة للتوعية والتثقيف بالدور المنوط بالمجلس الوطني بغرفتيه، وتعريف الكوادر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بحقوقهم وواجباتهم تجاه المؤسسة التشريعية.

الهدف العام

تنمية الثقافة البرلمانية للعاملين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وتزويد المواطن بالمعرفة في مجال المشاركة في الشأن العام.

الأهداف الفرعية

- تنمية وعي المواطن بالثقافة البرلمانية وبدور مؤسسات التشريع في المجتمع وفقاً لأحكام الدستور وميثاق العمل الوطني.
- تعريف موظفي الوزارات والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بالقضايا والموضوعات المتصلة بدور المؤسسة التشريعية في الحياة العامة.
- تنمية الوعي بقيم المواطنة وحقوق الإنسان على المستويين الدستوري والقانوني، وبيان المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة.
- تعزيز المعرفة بنظام الفصل بين السلطات في النظام الدستوري البحريني.
- رفع قدرات ومهارات التعامل مع الأطر الدستورية والقانونية المنظمة للعمل البرلماني.
- تأكيد الدور البرلماني للمرأة وتعزيز حضورها في العمل التشريعي.
- تزويد المواطن بالمهارات اللازمة في مجال المشاركة في الشأن العام.
- توسيع قاعدة المستفيدين والمستفيدات من الثقافة البرلمانية وخاصة منظمات المجتمع المدني.
- التعريف بالآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.
- التعريف بالضمانات الدستورية المقررة لحماية الحقوق والحريات العامة في مملكة البحرين.
- التعريف بدور البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- تعزيز الوعي بأهمية الرقابة البرلمانية لكفالة التنفيذ الوطني للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الفئات المستهدفة

- موظفو المؤسسات الحكومية.
- أعضاء منظمات المجتمع المدني.

المدة الزمنية

- شهر يونيو 2019 حتى شهر سبتمبر 2019.

المخرجات المتوقعة

- تنمية المعرفة الدستورية والحقوقية والقانونية للمواطن.
- تنمية وعي المواطن بحقوقه وواجباته وضمانات ممارستها طبقاً للدستور والقوانين.
- تعريف المواطن بالآليات الدولية والوطنية في تعزيز تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص.
- تزويد المواطن بالمهارات اللازمة في مجال المشاركة في الشأن العام.
- التأسيس لعلاقة إيجابية من التعاون والتواصل بين منظمات المجتمع المدني والدولة.
- مواطن يتمتع بثقافة برلمانية.
- مواطن يتمتع بمعرفة حول دور البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

جدول الفعاليات

الحزمة الأولى:

- مكان الانعقاد: معهد البحرين للتنمية السياسية
- التوقيت: 9:00 - 13:00.

شهر يونيو 2019		
الرقم	عنوان المحاضرة	الجهة المسؤولة
1	الفصل بين السلطات في النظام السياسي البحريني	 معهد البحرين للتنمية السياسية
2	الضمانات الدستورية المقررة لحماية الحقوق والحريات العامة في مملكة البحرين	 المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان National Institution for Human Rights
3	دور واختصاصات المجلس الأعلى للمرأة في دعم تقدم المرأة البحرينية	 مجلس الأعلى للمرأة Supreme Council for Women
4	الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات	 معهد الدراسات القضائية والقانونية JUDICIAL & LEGAL STUDIES INSTITUTE

فعاليات إضافية: زيارة ميدانية لمجلس النواب.

الحزمة الثانية:

- مكان الانعقاد: المجلس الأعلى للمرأة
- التوقيت: 9:00 - 13:00.

شهر يوليو 2019		
الرقم	عنوان المحاضرة	الجهة المسؤولة
1	دور السلطة التشريعية في متابعة تطبيق القوانين الداعمة للمرأة والأسرة	 المجلس الأعلى للمرأة Supreme Council for Women
2	قاعدة الشرعية القانونية	 معهد الدراسات القضائية والقانونية JUDICIAL & LEGAL STUDIES INSTITUTE
3	دور الآليات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين	 المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان National Institution for Human Rights
4	الاختصاص التشريعي للمجلس الوطني في مملكة البحرين	 الجمعية الوطنية للحقوق المجلس الوطني للحقوق المجلس الوطني للحقوق المجلس الوطني للحقوق

الحزمة الثالثة:

- مكان الانعقاد: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- التوقيت: 9:00 - 13:00.

شهر أغسطس 2019		
الرقم	عنوان المحاضرة	الجهة المسؤولة
1	الرقابة البرلمانية كضمانة للتنفيذ الوطني للمعايير الدولية لحقوق الإنسان	 المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان National Institution for Human Rights
2	أدوات الرقابة البرلمانية	 مؤسسة البحوث للدراسة السياسية
3	الحصانة القانونية	 معهد الدراسات القضائية والقانونية JUDICIAL & LEGAL STUDIES INSTITUTE
4	دور النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في حوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص	 مجلس الأعلى للمرأة Supreme Council for Women

فعاليات إضافية: زيارة ميدانية لمجلس الشورى.

الحزمة الرابعة:

- مكان الانعقاد: معهد الدراسات القضائية والقانونية
- التوقيت: 9:00 - 13:00.

شهر سبتمبر 2019		
الرقم	عنوان المحاضرة	الجهة المسؤولة
1	الاتفاقيات الدولية الشارعة	معهد الدراسات القضائية والقانونية JUDICIAL & LEGAL STUDIES INSTITUTE 
2	إدارة المعرفة في مجال المشاركة السياسية	مجلس الأعلى للمرأة Supreme Council for Women 
3	دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية لمملكة البحرين	مجلس التعاون الخليجي مجلس البحرين للتربية السياسية 
4	دور اللجان المعنية بمجلسي الشورى والنواب في التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان National Institution for Human Rights 

ثامناً: شروط استحقاق شهادة اجتياز الحزمة

1. أن يكون المشارك بحريني الجنسية.
2. ألا يكون قد شارك من قبل في أي من فعاليات برنامج "حقوقي". بنسخته الأولى والثانية.
3. حضور ثلاث فعاليات على الأقل في الحزمة الواحدة.
4. أن يكون المشارك من إحدى المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني المدعوة من قبل منظمي البرنامج.

ملاحظة

لا يشترط في المشارك أن يكون متخصصاً في مجال معين، فالبرنامج متاح للجميع بشرط انطباق الشروط سالفة الذكر.

شكراً لتعاونكم

